**سيبويه**

**محاضرة للأستاذ المساعد الدكتور مهند مجيد برع**

نشاطه العلمي

اشتهر بلقبه سيبويه ، وهو لقب أعجمي يدل على أصله الفارسي ، واسمه عمرو بن عثمان بن قنبر ، من موالى بنى الحارث بن كعب ، ولد بقرية من قرى شيراز تسمى البيضاء ، وفيها أو في شيراز تلقّن دروسه الأولى ، وطمحت نفسه للاستزادة من الثقافة الدينية ، فقدم البصرة وهو لا يزال غلاما ناشئا ، والتحق بحلقات الفقهاء والمحدّثين ، ولزم حلقة حماد بن سلمة ابن دينار المحدث المشهور حينئذ ، وحدث أن لفته إلى أنه يلحن في نطقه ببعض الأحاديث النبوية ، فصمّم على التزود أكبر زاد بشئون اللغة والنحو ، ولزم حلقات النحويين واللغويين وفى مقدمتهم عيسى بن عمر والأخفش الكبير ويونس ابن حبيب ، واختصّ بالخليل بن أحمد ، وأخذ منه كل ما عنده فى الدراسات النحوية والصرفية ، مستمليا ومدوّنا ، واتبع فى ذلك طريقتين : طريقة الاستملاء العادية ، وطريقة السؤال والاستفسار ، مع كتابة كل إجابة وكل رأى يدلى به وكل شاهد يرويه عن العرب ، وبذلك احتفظ بكل نظراته النحوية والصرفية.

ولم تذكر كتب التراجم أنه رحل إلى البادية فى طلب اللغة والسماع عن العرب ومشافهتهم ، غير أن ما يتردّد فى كتابه من مثل قوله : «سمعنا بعض العرب يقول» و «سمعنا العرب تنشد هذا الشعر» و «سمعنا من العرب» وهو «كثير فى جميع لغات العرب» و «عربى كثير» و «عربى جيد» و «قد سمعناهم» و «قال قوم من العرب ترضى عربيتهم» و «سمعنا من العرب من يوثق بعربيته» يدل دلالة قاطعة على أنه رحل إلى بوادى نجد والحجاز مثل أستاذه الخليل. والكتاب يفيض بسيول من أقوال العرب وأشعارهم ، لا يرويها عن شيوخه ، وهى بدورها تؤكد ، بل تحتم ، أنه رحل إلى ينابيع اللغة والنحو يستمد منها مادة وعتادا فصيحا صحيحا بشاراته فى النطق وهيآته. ولما توفّى الخليل خلفه ـ على ما يظهر ـ فى حلقته ، إذ نجد كتب طبقات النحاة تنصّ على طائفة من تلاميذه مثل الأخفش الأوسط وقطرب ، وأكبّ حينئذ على تصنيف الكتاب ، وسرعان ما أخذ نجمه يتألق لا فى البصرة دار النحو فحسب ، بل أيضا فى بغداد ، ورحل إليها طامحا إلى الشهرة فى حاضرة الدولة ، وحدث أن التقى بالكسائى مقرئ الكوفة ومؤدب الأمين بن الرشيد ، وكان ذلك فى دار يحيى البرمكى ، وقيل بل فى دار الرشيد ، ويقال إنه لقيه قبل الكسائى بعض أصحابه : الأحمر وهشام والفراء ليوهنوا منه. ولم يلبث صاحبهم أن تعرّض له بالسؤال فى المسألة الزّنبورية ، إذ قال له كيف تقول : «قد كنت أظن أن العقرب أشدّ لسعة من الزّنبور فإذا هو هى أو فإذا هو إياها؟» فقال سيبويه : فإذا هو هى ، ولا يجوز النصب. قال الكسائى لحنت ، العرب ترفع ذلك كله وتنصبه. فدفع سيبويه قوله ، وطال بينهما الجدال ، وكان بالباب نفر من عرب الحطمة النازلين ببغداد ، ممن ليسوا فى درجة عالية من الفصاحة ، فطلب الكسائى سؤالهم ، ولما سئلوا تابعوه فى رأيه. فانكسر سيبويه كما يقول الرواة ، وإن كنا نتّهم قولهم ، لأن الحق كان فى جانبه ، لما يقتضيه القياس فى هذا الموضع ، ولأنه يطّرد الرفع فيه فى آى الذكر الحكيم من مثل : (وَنَزَعَ يَدَهُ فَإِذا هِيَ بَيْضاءُ لِلنَّاظِرِينَ) (فَإِنَّما هِيَ زَجْرَةٌ واحِدَةٌ) (فَإِذا هُمْ خامِدُونَ) وكأنها هى وما بعدها مبتدأ وخبر. أما النصب فيكون على الحالية وتوجيهه ضعيف. وكان سيبويه ونحاة البصرة يهدرون ما يجرى على لسان عرب الحطمة لما دخل على سلائقهم من ضعف بسبب إقامتهم فى الحاضرة ، بل لقد كانوا يهدرون ما جاء على ألسنة بعض البدو من لغات شاذة لا تجرى مع القياس المستنبط من كثرة ما يدور على ألسنة الفصحاء كالجرّ بلعل والجزم بلن. ولا بد أن سيبويه شرح ذلك فى حواره ومناظرته مع الكسائى ، وإن كان الرواة للحادثة لم يدوّنوه. ويقال إن يحيى البرمكى أجازه بعشرة آلاف درهم. ويظهر أنه لم تطب له الإقامة ببغداد فولى وجهه نحو موطنه ، غير أن الموت عاجله فى شيراز ، وقيل فى همذان أو ساوة ، واختلف الرواة فى تاريخ وفاته ، والأرجح أنه توفى سنة ١٨٠ للهجرة.

**الكتاب**

من المؤكد أن سيبويه بدأ تأليف الكتاب بعد وفاة الخليل ، إذ نراه فى بعض المواضع يعقّب على ذكره لاسمه بكلمة «رحمه‌الله». وقد حمله عنه تلميذه الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة ، وأذاعه فى الناس باسم «الكتاب» علما اختصّ به هذا المصنّف وحده دون بقية المصنفات فى عصره ، بحيث كان يقال فى البصرة «قرأ فلان الكتاب» فيعلم أنه كتاب سيبويه دون شك. وظل هذا الاسم خاصّا به ، دلالة على روعة تأليفه وإحكامه. ونرى كثيرين من النحاة وغيرهم ينوهون به تنويها عظيما ، من ذلك قول أبى عثمان المازنى تلميذ الأخفش : «من أراد أن يعمل كتابا كبيرا فى النحو بعد كتاب سيبويه فليستحى» ويقول الجاحظ : «أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك (الزيات وزير المعتصم) ففكرت فى شىء أهديه إليه ، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه ، وقلت له : أردت أن أهدى إليك شيئا ، ففكرت ، فإذا كل شىء عندك ، فلم أر أشرف من هذا الكتاب ، وقد اشتريته من ميراث الفرّاء ، فقال ابن عبد الملك : والله ما أهديت إلىّ شيئا أحبّ إلىّ منه». ويقول أبو الطيب اللغوى فيه وفى كتابه : «هو أعلم الناس بالنحو بعد الخليل ، وألّف كتابه الذى سماه الناس قرآن النحو». ويقول السيرافى : «وعمل كتابه الذى لم يسبقه إلى مثله أحد قبله ، ولم يلحق به من بعده». ويقول المبرد : «لم يعمل كتاب فى علم من العلوم مثل كتاب سيبويه». ويقول صاعد بن أحمد الأندلسى : «لا أعرف كتابا ألّف فى علم من العلوم قديمها وحديثها ، اشتمل على جميع ذلك العلم وأحاط بأجزاء ذلك الفن غير ثلاثة كتب ، أحدها المجسطى لبطليموس فى علم هيئة الأفلاك ، والثانى كتاب أرسططاليس فى علم المنطق ، والثالث كتاب سيبويه البصرى النحوى ، فإن كل واحد من هذه لم يشذّ عنه من أصول فنه شىء إلا ما لا خطر له». ولعل أول ما يلاحظ على الكتاب أن سيبويه لم يضع له اسما يفرده به ، وربما أعجلته وفاته عن تسميته كما أعجلته عن وضع مقدمة بين يديه وخاتمة ينتهى بها ، فنحن نفاجأ فى أول سطر فيه بهذا العنوان : «هذا باب علم ما الكلم من العربية» وفيه تحدث عن أقسام الكلمة وأنها اسم وفعل وحرف. ونمضى معه إلى نهاية الكتاب ، فنجد الحديث ينقطع عند بيان حذف بعض العرب لحروف فى بعض الأبنية تخفيفا على اللسان ، ومثّل لذلك فيما مثّل بقول بعضهم «علماء بنو فلان» بحذف اللام فى على أى على الماء بنو فلان. ونحسّ كأنه كانت لا تزال فى نفسه بقية يريد أن يضيفها إلى الكتاب. ولعلنا لا نبعد إذا قلنا إنه لم يأخذ الفرصة الكافية كى ينقح الكتاب ويخرجه إخراجا نهائيّا. وربما كان هذا هو السبب الحقيقى فى أننا نجد عنده أحيانا شيئا من الاستطراد كأن يتحدث فى بعض أبواب النحو عن مسائل صرفية ، وكأن يتعرض لبعض صيغ ليست من الباب كتعرضه لبعض صيغ الحال فى حديثه عن النعت ، وقد يتحدث عن باب فى موضعين على نحو ما صنع بجموع التكسير فى الجزء الثانى من الكتاب.

وينبغى أن لا نظن من ذلك أن الكتاب لم يكفل له منهج سديد فى التصنيف فقد نسّق سيبويه أبوابه وأحكمها إحكاما دقيقا ، وخاصة إذا عرفنا أنه أول كتاب جامع فى قواعد النحو والصرف. وقد جعله فى قسمين كبيرين ، أما القسم الأول فخصّه بالنحو ومباحثه ، وكاد لا يترك فى هذه المباحث جانبا إلا استقصاه من جميع أطرافه فى الجزء الأول من الكتاب وأوائل الجزء الثانى ، حتى إذا فرغ من هذه المباحث انتقل يبسط فى دقة القسم الثانى وما يخوض فيه من المباحث الصرفية محيطا بكل تفاصيلها إحاطة تامة واصلا لها بمادة صوتية واسعة من مثل الحديث عن الإمالة والوقف والروم والإشمام والإشباع وما إلى ذلك.

وقد تحول ما ذكره من قواعد النحو والصرف إلى ما يشبه نجوما قطبية ثابتة ظل النحاة بعده إلى اليوم يهتدون بأضوائها فى مباحثهم ومصنفاتهم. ويمكن أن نقول بصفة عامة إن الكثرة من المصطلحات النحوية والصرفية التى لا تزال شائعة على كل لسان فى عصرنا كان لكتابه الفضل الأول فى إشاعتها وإذاعتها طوال العصور ، وكأنه لم يترك للنحاة من بعده إلا ما لا خطر له ، كما قال صاعد آنفا ، كأن يميزوا بعض المصطلحات أو يضيفوا مصطلحات جديدة لغرض الدقة فى التوضيح ، فمن ذلك أنه عرض لأبواب التوابع عرضا واسعا ، وجرت على لسانه كلمات النعت والبدل والتوكيد والعطف ويريد به عطف البيان ، ولكنها جميعا يتداخل بعضها فى بعض ، بحيث يسميها أحيانا صفة ، وقد يسمى عطف البيان نعتا  ، وجعل التوكيد قسمين : قسما مكررا وقسما غير مكرر  ، وسمّاهما خالفوه التوكيد اللفظى والتوكيد المعنوى. وكان يسمى عطف النسق الشركة وحروفه مثل الواو حروف الإشراك. وقد لا يضع الاصطلاح الخاص المميز كأن نجده يقول : «هذا باب نظائر ضربته ضربة ورميته رمية » وسمى النحاة الباب بعده «اسم المرة». ويقول : «هذا باب ما عالجت به » وسماه النحاة بعده «اسم الآلة» مثل المقص. ويقول «هذا باب اشتقاقك الأسماء لمواضع بنات الثلاثة التى ليست فيها زيادة من لفظها»  مثل مجلس ، وسمى النحاة بعده ذلك «باسم المكان المشتق». ومن مصطلحاته التى تركها الصرفيون مصطلح البيان والتبيين  وقد سموه باسم «فك الإدغام». ويقول : «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به وما كان نحو ذلك»  مثل كلمت وكلمنى محمد وسمى النحاة هذا الباب باسم «باب التنازع». ويقول : «هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيّا على الفعل قدّم أو أخّر وما يكون الفعل فيه مبنيّا على الاسم»  وسمى النحاة الباب باسم «باب الاشتغال». ومن ذلك عنوانه فى أول الكتاب : «هذا باب مجارى أواخر الكلم من العربية» وهو ما سماه النحاة بعده باسم «أنواع الإعراب والبناء».

وتلقانا فى مواطن مختلفة من الكتاب ظلال من الغموض والإبهام ، وقد يرجع ذلك فى الكثير الأكثر إلى أن سيبويه كان يضع قوانين النحو والصرف وضعا مفصلا متشعبا لأول مرة ، فطبيعى أن يتصعب عليه التعبير أحيانا وأن يداخله من حين إلى حين شىء من الإبهام والالتواء. وكثيرا ما يوجز فى موضع يفتقر إلى شىء من البسط ، ويصوّر ذلك من بعض الوجوه أن نجده يتحدث عن الحذف فى الكلام وما قد يجرى فيه حذف الفعل ، ويمثل لذلك بقولهم : «حينئذ الآن» على تقدير حينئذ اسمع الآن ، كما يمثل بمثال ثان هو قولهم : «ما أغفله عنك شيئا» وظل النحاة حتى عصر المبرد لا يدرون معنى العبارة ولا يعرفون بالتالى موضع حذف الفعل حتى جاء الزجاج ، فقال إن العبارة تعليق على كلام تقدّم ، كأن قائلا قال : «زيد ليس بغافل عنى» فأجابه صاحبه : «ما أغفله عنك ، شيئا» على تقدير انظر شيئا ، يريد أن يقول له : تفقّد أمرك ودع الشك عنك ، وبذلك فهمت العبارة واتضحت بعد أن كانت عند من سبقه من النحاة كأنها لغز من الألغاز.

وهذا الغموض فى جوانب من الكتاب كان سببا فى أن يتناوله كثيرون من النحاة بالشرح والتفسير والتعليق وفى مقدمتهم تلميذه الأخفش وأصحابه من مثل الجرمى والمازنى ، وكلما تقدمنا مع الزمن تكاثرت شروحه وتفسيراته والتعليقات عليه ، ومن أشهرها شرح السّيرافى وشرح الرّمّانى. وعنوا عناية واسعة بشرح شواهده الشعرية ونسبة المجهول منها إلى من نظموه من العرب ، وكان أول من عنى بذلك الجرمىّ ، وفى ذلك يقول : «نظرت فى كتاب سيبويه ، فإذا منه ألف وخمسون بيتا ، فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتّها ، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها». وعنى بعده كثيرون بشرح هذه الشواهد وفى مقدمتهم المبرد والزجاج والسيرافى. وكان سيبويه من الثقة بحيث لم يطعن أحد فى شىء مما أنشده من الأشعار المجهولة القائل ولا تعلق عليه باتهام أو إنكار ، وفى ذلك يقول صاحب الخزانة : «الشاهد المجهول ... إن صدر من ثقة يعتمد عليه قبل وإلا فلا ، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد ، اعتمد عليها خلف بعد سلف ، مع أن فيها أبياتا عديدة جهل قائلوها وما عيب بها ناقلوها»

**التعريفات والعوامل والمعمولات**

يغلب على سيبويه أن يعنى فى توضيح الباب الذى يتحدث عنه بذكر أمثلته التى تكشفه ، يقول مثلا فى باب التنازع بعد ذكر عنوانه السالف : «وهو قولك ضربت وضربنى زيد ، وضربنى وضربت زيدا تحمل الاسم على الفعل الذى يليه فالعامل فى اللفظ أحد الفعلين وأما فى المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل فى اسم واحد رفع ونصب ، وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جواره» ويقول فى باب الإمالة : «هذا باب ما تمال فيه الألفات ، فالألف تمال إذا كان بعدها حرف مكسور ، وذلك قولك عابد وعالم ومساجد ومفاتيح وعذافر وهابيل».والكثرة الغالبة فى أبواب الكتاب تجرى على هذا النحو من تصويرها عن طريق التمثيل وذكر الشواهد ، وقد يعمد إلى ذكر الأقسام المنطوى عليها الباب ، كقوله فى فاتحة كتابه : «الكلم اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل» وقوله مقسما المنادى إلى منصوب ومرفوع : «هذا باب النداء ، اعلم أن النداء كلّ اسم مضاف فيه فهو نصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره ،والمفرد رفع وهو فى موضع اسم منصوب » وقوله فى باب التصغير مصوّرا له فى أمثلته أو صيغه : «هذا باب التصغير ، اعلم أن التصغير إنما هو فى الكلام على ثلاثة أمثلة على فعيل وفعيعل وفعيعيل»  ثم يذكر الأمثلة مثل جبيل وجعيفر ومصيبيح. وكأنه فى كل ذلك آثر المنهج التحليلى الذى يعنى فى تصوير الموضوع ببيان أقسامه وتفريعاته مباشرة. وقد يعمد إلى المنهج العقلى المجرد ، فيحاول أن يحدّ بعض ما يتحدث عنه من أبواب عن طريق التعريف الكلى الجامع ، من ذلك تعريفه للفعل فى السطور الأولى من الكتاب إذ يقول : «وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث (مصادر) الأسماء وبنيت لما مضى ولما يكون ولم يقع وما هو كائن لم ينقطع» وهو تعريف دقيق إذ جمع فيه بين دلالة الفعل على الحدث أى المصدر ودلالته على الزمان الماضى والمستقبل والحاضر ، وبذلك شمل التعريف أقسام الفعل الثلاثة : الماضى والأمر والمضارع. وتضمّن التعريف مسألة دقيقة طال الجدل بعده فيها بين خالفيه من البصريين وبين الكوفيين ، وهى مسألة أيهما هو الأصل المصدر أو الفعل؟ أو بعبارة أخرى أيهما اشتقّ من صاحبه؟ وواضح من قول سيبويه : «أما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء» أن المصدر ـ فى رأيه ـ هو الأصل وأن الفعل مشتق منه. ورأى الكوفيون أن الفعل هو الأصل واشتق منه المصدر. ومن تعريفاته الجامعة تعريفه للمبتدأ بأنه «كل اسم ابتدئ به ليبنى عليه كلام» ويعرّف الترخيم بأنه «حذف أواخر الأسماء المفردة تخفيفا» ويقول إنه لا يكون إلا فى النداء. وكأنه هو الذى وضع فى النحو فكرة التعريف للأبواب تعريفا جامعا يجمع قضاياها وجزئياتها المختلفة ، وإن كان لم يتسع بذلك كما اتسع النحاة بعده.

وتتداخل نظرية العوامل فى كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية ، بل لا نغلو إذا قلنا إنها دائما الأساس الذى يبنى عليه حديثه فى مباحث النحو ، وهى تلقانا منذ السطور الأولى فى الكتاب ، فقد عقّب على حديثه عن مجارى أواخر الكلم الثمانية ، أو بعبارة أخرى عن أنواع الإعراب والبناء للكلمات بقوله : «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار ، لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة ، لما يحدث فيه العامل وليس شىء منها إلا وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شىء أحدث ذلك فيه من العوامل التى لكل عامل منها ضرب من اللفظ فى الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب». فالعامل هو الذى يحدث الإعراب وعلاماته من الرفع والنصب والجر والسكون. وقد مضى يوزع الأبواب باعتبار العوامل ، وبدأ بالفعل ، ووزع الأبواب الأولى على لزومه وتعديه إلى مفعول واحد ومفعولين وثلاثة مفاعيل. ثم تحدث عما يعمل عمله من أسماء الفاعل والمفعول والمصادر ونراه فى الفعل المتعدى إلى مفعول واحد لا يقف عند المفعول به ، بل يضيف إلى ذلك عمله فى المصادر أو بعبارة أخرى المفاعيل المطلقة مثل ذهب الذهاب الشديد وقعد القرفصاء ورجع القهقرى ، كما يضيف عمله فى المفعول فيه أو بعبارة أدق فى ظرفى الزمان والمكان. ويذكر عمله فى المجرور عن طريق الجار  ، ويلاحظ هنا أن حرف الجر الأصلى قد يحذف ، وينصب المجرور على نزع الخافض مثل نبّئت زيدا يقول كذا أى عن زيد. ويفرق بين مثل هذا الحرف المنوى تقديره وحرف الجر الزائد فإنه إذا حذف من مثل (كَفى بِاللهِ) أصبح لفظ الجلالة فاعلا ، ولم تقدّر باء محذوفة. ويعرض لصيغ المبنى للمجهول إذا كان متعديا لمفعولين ، ويقول إن أولهما هو الذى ينوب عن الفاعل ، مثل كسى عبد الله الثوب. ويتحدث عن عمل الفعل فى الحال مفرقا بينه وبين المفعول  ، إذ الحال صفة للفاعل أو للمفعول. ويقف عند كان وأخواتها : صار وما دام وليس وما كان نحوهن من الفعل ، ويقول إن المنصوب بعدها ليس مفعولا ، وإنما هو خبر لها ، وهى بذلك أفعال ناقصة ، وقد تأتى تامة فتكتفى بفاعل كغيرها من الأفعال مثل كان الأمر أى وقع وأصبح محمد أى دخل فى الصباح ، ويقول إن ليس لا تأتى إلا ناقصة. ويتحدث عن عمل ما النافية عند الحجازيين عمل ليس مثل : (ما هذا بَشَراً) ويذكر لات وأنها تعمل أيضا عمل ليس ، غير أنها لا تعمل إلا فى الحين مع إضمار مرفوعها ، وقد يرفع ما بعدها مع إضمار خبرها ، ولكن الأول هو الذائع الشائع كما فى الذكر الحكيم : (وَلاتَ حِينَ مَناصٍ) فى قراءة الجمهور بنصب (حين مناص) (. ويمنع هنا أن تعطف جملة على معمولين لعاملين مختلفين ، فلا يقال مثلا : «ما زيد بمنطلق ولا قائم عمرو» بجر قائم عطفا على منطلق ورفع عمرو عطفا على زيد  ، وهى صورة بينة الفساد. ويفتح بابا لبعث صورة التنازع المعروفة فى مثل «قام ومضى المحمدون». وهنا تصل نظرية الفعل العامل الذروة ، إذ يرفض سيبويه مثل هذا التعبير ، ويحتم إعمال الفعل الثانى فى كلمة «المحمدون» لقربه ، ويضمر فى الأول بحيث يقال : «قاموا ومضى المحمدون» حتى لا يكون الفاعل الواحد فاعلا لفعلين ، فيجتمع بذلك مؤثران على أثر واحد. وكأنما العوامل النحوية تدخل فى المؤثرات الحقيقية ، وهو بعد فى تصور خطر العامل النحوى ، وقد جرّه كما جرّ النحاة بعده إلى أن يرفضوا الصورة الأولى التى جاءت فعلا عن العرب ، ويضعوا مكانها هذه الصورة المقترحة.

ويعقد بابا يصور فيه عمل اسم الفاعل واسم المفعول عمل الفعل ، ويتحدث عن عمل صيغ المبالغة وأنها فى ذلك تشاكل اسم الفاعل ، وهى صيغ فعول ومفعال وفعّال وفعل وفعيل، ويقول إن مفعولها قد يتقدم عليها كما يتقدم على اسم الفاعل والفعل ، وقد يفصل بينه وبينها الظرف والجار والمجرور. ثم يتحدث عن المصادر وأنها تعمل عمل أفعالها مثل «ضربا زيدا» أى اضرب زيدا. ويفرد بابا لبيان الإعمال والإلغاء للأفعال فى باب ظن وأخواتها ، أما الإعمال فيتحتم إذا تقدم الفعل فى مثل «ظننت محمدا منطلقا» ، وأما الإلغاء فيجوز إذا تأخر الفعل عن مفعوليه أو توسّط مثل «محمدا منطلقا ظننت» ، و «محمدا ظننت منطلقا» ، ويجوّز الرفع فى المفعولين على أنهما مبتدأ وخبر ، وحينئذ يلغى عمل ظن. وينص على أن الفعل يعمل فى البدل كما يعمل فى المبدل منه مثل: رأيت قومك أكثرهم ، ويشّبه عمله فيه بعمله فى التوكيد مثل (فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ). ويفتح فصلا لاسم الفاعل الذى يجرى مجرى المضارع ويعمل عمله ، لدلالته على الاستقبال مثل : «هذا ضارب زيدا غدا» فمعناه وعمله مثل «هذا يضرب زيدا غدا» ، ويذكر أن اسم الفاعل قد يضاف إلى ما بعده ، وحينئذ تحذف نونه إذا كان مثنى أو مجموعا مثل : (وَلَوْ تَرى إِذِ الْمُجْرِمُونَ ناكِسُوا رُؤُسِهِمْ) ويشير هنا إلى أنه قد يفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف والجار والمجرور فى الشعر. ويتحدث عن اسم الفاعل المعرف بالألف واللام وأن ما بعده ينصب مثل «هذا الضارب زيدا» وقد يضاف مثل هذا الضارب الرجل بكسر الرجل وجرّه بالإضافة ، وكأن الألف واللام فيه على نية الانفصال. ويعقد بابا للمصادر التى تعمل عمل المضارع وتؤدى معناه مثل عجبت من ضرب زيد عمرا. ويتحدث عن عمل الصفة المشبهة وأفعل التفضيل ويجعل المنصوب بعدهما فى مثل محمد حسن وجها و (قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمالاً) مشبها بالمفعول به. ويفرد بابا لتعليق ظن وأخواتها عن العمل ، إما لكون المفعول الأول اسم استفهام أو لأن المفعولين دخلت عليهما أداة الاستفهام أو لام الابتداء مثل : (وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَراهُ ما لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلاقٍ) ومثل : (لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصى). ويعقد بابا لأسماء الفعل الدالة على الأمر والنهى مثل «هلمّ ورويدا» ويتبعها بأسماء الفعل المحّولة عن أسماء المكان والزمان والجار والمجرور مثل «مكانك وبعدك» إذا حذّرت المخاطب شيئا خلفه ومثل «عندك» بمعنى قف «ووراءك» بمعنى تأخّر و «إليك» بمعنى تنحّ. ويقول إنها لا تتصرف تصرف الأفعال وكذلك لا تتصرف تصرف الأسماء فتكون مبتدأ أو فاعلا ، وحكمها فى العمل كحكم أفعالها فمثل «رويد» بمعنى أمهل تتعدى فيقال رويد زيدا ، بخلاف «صه» بمعنى اسكت. ويقول أيضا إن الكاف فى مثل رويدك زيدا حرف خطاب ، وهى مجرورة فى مثل هلم لك. ويذهب إلى أن الفعل يعمل فى المفعول معه بواسطة الواو مثل استوى الماء والخشبة  ، أما المفعول له فيعمل فيه الفعل مباشرة مثل فعلت ذاك حذار الشر. وعنده أن العامل فى الجر المضاف أو حرف الجر الذى يصل به الفعل أو يوصله إليه. أما العامل فى المبتدأ فالابتداء ، وهو العامل المعنوى الوحيد الذى أثبته سيبويه. ويعمل المبتدأ فيما بعده عمل الفعل ، أى أنه هو العامل فى الخبر وكل ما يكون بعده  من مثل الحال. ويفتح فصولا لإن وأخواتها ذاكرا أنها عملت فيما بعدها النصب والرفع تشبها بالفعل ، وكأنها بمنزلة كان للزوم المبتدأ والخبر لها ، مما جعلها تعمل عمل كان معكوسا. ويتابع الخليل فى الوقوف عند دخول ما عليها وجواز إلغاء عملها ويقول إن إنّ حين تخفف تلغى وتدخلها اللام الفارقة بينها وبين إن العاملة مثل : (وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنا مُحْضَرُونَ). ويذكر أن بعض العرب يعملها وهى مخففة فيقول : «إن عمرا لمنطلق». ويقف عند صور التمييز مثل : «ما فى السماء موضع كفّ سحابا» و «لله درّه رجلا» ورجلا فى مثل «نعم رجلا عبد الله» وعنده أن نعم وبئس فعلان وأن التمييز يعمل فيه ما قبله. وليست يا هى العاملة فى النداء والندبة وما إليهما وإنما العامل الفعل المحذوف إذ التقدير فى مثل يا عبد الله أدعو عبد الله ، وكأن المنادى عنده بمنزلة المفعول به. وتعمل لا النافية للجنس عمل إنّ ويحذف التنوين من اسمها فيكون مبنيّا على الفتح. ويتحدث عن الاستثناء وأدواته ، ويفهم من كلامه أن إلا هى العاملة فى المستثنى بعدها ، وقد يحمل كلامه على أنها توصّل الفعل السابق للعمل فيما بعدها مثل واو المعية فى باب المفعول معه. وعنده أن عدا فى الاستثناء فعل دائما ، أما حاشا فحرف يجرّ ما بعده دائما. وكان يذهب إلى أن لو لا إذا وليها ضمير مثل لولاك كانت حرف جر وما بعدها مجرور بها. ويتحدث عن نواصب المضارع وجوازمه ، وكان يرى أن إذن تنصب المضارع بنفسها لا بأن مضمرة كما ذهب الخليل. ويتحدث عن أدوات الشرط وجزمها للفعلين ويفيض فى صور الجزم ورفع الجواب أحيانا  ، ويتحدث عن جزم المضارع فى جواب الأمر والنهى ، ويعود إلى إنّ وأن ومواضعهما فى الاستعمال. وكان يرى أن أما فى مثل أما زيد فذاهب تفيد التوكيد والشرط وأن الجار والمجرور والظرف إذا ولياها فى مثل «أما فى الدار فإن زيدا جالس» و «أما اليوم فإنى ذاهب» عملت فيهما لما فيها من معنى الفعل ، ومنع أن يكون العامل فيهما خبر إن لأن معموله لا يتقدم بحال عليها. والعوامل تعمل مذكورة ومحذوفة ، ويكثر حذف الفعل وبقاء عمله ، مما جعل سيبويه يفرد لذلك صحفا كثيرة ، تأول فيها أن يستقصى صور حذفه استقصاء دقيقا ، وهداه ذلك منذ بادئ الأمر إلى اكتشاف باب الاشتغال الذى يشغل فيه الفعل أو شبهه بضمير أو بملابسه عن العمل فى الاسم مثل «زيدا كلمته وزيدا مررت به وزيدا قرأت كتابه». وقد جعل زيدا فى ذلك كله مفعولا به لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. ومضى يستقصى صور الباب موزعا الكلام فيها على ما يجب نصبه وما يختار فيه النصب وما يستوى فيه النصب والرفع وما يختار فيه الرفع وما يجب رفعه ، أما وجوب النصب فبعد حروف التحضيض وحرف الشرط ، لأنه لا يليها جميعا إلا الأفعال ، لذلك يجب نصب ما بعدها على أنه مفعول لفعل محذوف مثل «هلا زيدا كلمته» ، و «إن زيدا كلمته كلمك». ويختار النصب مع النهى والأمر أما قوله تعالى : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما) فالخبر فيه مبنى على الإضمار ، لأن الأصل فى خبر المبتدأ أن يكون خبريّا لا طلبيّا ولذلك لم يجعل سيبويه فعل الأمر خبرا عن السارق ، بل جعل الخبر محذوفا تقديره فى الفرائض أو فيما فرض عليكم. ويختار النصب أيضا إذا تلا الاسم همزة الاستفهام أو ما ولا النافيتين  مثل «أزيدا لقيته» و «ما زيدا كلمته» وكذلك إذا عطفت الجملة التى فيها الاسم الذى شغل عنه الفعل على جملة فعلية مثل «ضربت زيدا ، وعمرا أكرمته» ومنه قوله جلّ وعز : (يُدْخِلُ مَنْ يَشاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذاباً أَلِيماً). ويستوى النصب والرفع إذا عطفت جملة الاشتغال على جملة مصدرة بمبتدأ وخبرها فعل أو جملة فعلية مثل : «زيد أكرمته ، وعبد الله لقيته» فعبد الله يرفع إن عطفت جملته على جملة المبتدأ والخبر وينصب إن عطفت على جملة الخبر لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى الوجهين. ويختار الرفع إذا تلا الاسم جملة خبرية موجبة مثل «زيد لقيته» لأننا لا نحتاج حينئذ إلى تقدير فعل محذوف  ، غير أن النصب جائز ومنه قوله تعالى : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْناهُ بِقَدَرٍ) وكذلك إذا فصل بين حرف الاستفهام والاسم المشغول عنه الفعل بفاصل مثل : «أأنت عبد الله ضربته». ويجب الرفع إذا توسّط بين الاسم المشغول عنه الفعل وبين الفعل أداة شرط أو استفهام مثل «زيد إن تكرمه يكرمك» و «زيد كم مرة لقيته» و «عمرو هل رأيته» وكذلك إذا كان الفعل فى موضع الصفة مثل «ما شىء حميته بمستباح» لأن جملة «حميته» صفة لشىء وبمستباح خبرها. ومما يجب رفعه أيضا أن يكون الفعل معه صلة لموصول مثل «زيد الذى رأيته سأل عنك» وكذلك إن أبدلت منه أو وكدته مثل «زيد أن تكرمه خير من أن تهينه» لأن ما بعد أن الناصبة للفعل يعدّ من صلتها. والرفع فى كل ذلك إنما هو على الابتداء. وقال سيبويه إن الاشتغال يكون فى الأفعال الناقصة على نحو ما يكون فى الأفعال التامة مثل : «أعبد الله كنت مثله ، وزيدا لست مثله». وذكر أن اسم الفاعل والمفعول وأسماء المبالغة تجرى فى هذا الباب مجرى الأفعال مثل «أزيدا أنت ضاربه» و «أزيدا أنت ضرّابه». وحتّم الرفع فى مثل «زيد أنت الضاربه» لأن الألف واللام بمعنى الذى ، فضاربه من صلتها ، فحكمها مع الاسم الذى شغلت عنه حكم الفعل السالف فى الصلة ، ولذلك يجب الرفع  على الابتداء. ولم نعرض لكل صور الاشتغال عند سيبويه إنما عرضنا لصوره المشهورة ، وكأنما نثر كنانة اللغة بين يديه وجمع منها كل ما أراد من صور لا فى هذا الباب وحده ، بل أيضا فى كل الأبواب التى يحذف معها الفعل. وقد استكمل صور حذفه مع المفعول به فيما وراء باب الاشتغال ، من ذلك تصويره لحذفه فى باب التحذير مثل الأسد الأسد ، وإياك ، وإياك والأسد  ، وفى باب الاختصاص مثل «إنا معشر العرب كرام» وهو على تقدير أعنى. ويصوّر حذفه جوازا إذا قامت قرينة مثل «مكة» لمن رأيته قاصدا الحج أى تريد مكة. ويعرض لكثير من الصور السماعية التى يحذف فيها وجوبا مثل «هذا ولا زعماتك» أى ولا أتوهم زعماتك  ، ومن ذلك قول العرب فى بعض أمثالهم : «كليهما وتمرا» أى أعطنى كليهما وتمرا  ، وقول الله جلّ وعزّ : (انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ) أى ائتوا خيرا لكم  ، وقولهم : «مرحبا وأهلا وسهلا» أى أدركت مرحبا وأصيت أهلا ونزلت سهلا ،  وقولهم : «امرأ ونفسه»  أي دع امرأ ونفسه ، وقولهم : «ما لك وزيدا» أي وتناولك زيدا  ، وقولهم «تربا وجندلا» أي ألزمك الله أو أطعمك. وقد أكثر سيبويه من عقد الأبواب التى تصوّر حذف الفعل مع المفعول المطلق جوازا ووجوبا ، وهو إنما يجب إذا جاء بدلا من فعله كقولهم فى الدعاء له «سقيا ورعيا» أى سقاك الله ورعاك  و «هنيئا» أى لتهنأ  وقولهم فى الدعاء عليه «ويلك وويحك» ، وقولهم : «حمدا وشكرا»  ، وقولهم «سبحان الله ومعاذ الله وعمرك الله». ومما اطرد فيه حذف الفعل قولهم : «ما أنت إلا سيرا» و «ما أنت إلا السير» بالنصب و «ما أنت إلا السير السير»  ، وزعم سيبويه أنهم استخدموا فى هذا الباب صفات مثل أقائما وقد قعد الناس  وأتميميّا مرة وقيسيّا أخرى أى أتتحول تميميّا مرة وقيسيّا أخرى. ومما حذف معه الفعل المصادر المثناة مثل لبيّك وسعديك، وحقّا فى قولهم «هذا عبد الله حقّا»  وعرفا فى قولهم : «علىّ ألف درهم عرفا». ويحذف الفعل مع قطع النعت ونصبه فى مثل «الحمد لله الحميد» بالنصب  ، كما يحذف فى باب النداء على نحو ما ذكرنا ذلك آنفا. وليس الفعل التام وحده الذى يحذف ، فكان الناقصة تحذف فى مواضع منها قولهم : «الناس مجزيّون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرّا فشر» أى إن كان الجزاء خيرا فخير ، وإن كان شرّا فشر. وأجاز أن يقال إن خير فخير أى إن كان فى أعمالهم خير فالّذى يجزون به خير. هكذا قدّر العبارة. ومن مواضع حذف كان قولهم كيف أنت وزيدا وما أنت وزيدا على تقدير كيف تكون أنت وزيدا وما كنت وزيدا  ، وإنما قدّر كان فى المثالين ليسبق المفعول معه فعل يعمل فيه النصب. ومن تلك «المواضع قولهم : «أما أنت منطلقا انطلقت معك» ، على تقدير أن كنت منطلقا انطلقت  ، فحذفت كان وانفصل اسمها وعوض عنهما بلفظة ما.

ومما يطّرد معه حذف العامل الجارّ والمجرور إذا كانا فى موضع الحال أو الصفة أو الخبر ، إذ يقدرهما متعلقين بفعل استقر محذوفا ، فإذا قلت «فى الدار زيد» كان ذلك على تقدير استقر فى الدار زيد. ومثلهما الظرف. ويطرد مع لام التعليل التى ينصب بعدها المضارع وأخواتها مثل أو والواو والفاء حذف أن الناصبة له ، والخليل كما مرّ بنا هو الذى نبّه على هذا الحذف. وتضمر ربّ بعد الواو فى مثل قول القائل : «وبلدة ليس بها أنيس». ويحذف المضاف ويظل عمله أو أثره كقولهم : «ما كلّ سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة» فبيضاء فى موضع جرّ على تقدير إضمار كل ، كأنك قلت ولا كلّ بيضاء شحمة ، ومن ذلك قول أبى داود :

أكلّ امرىء تحسبين امرءا ونار توفّد بالليل نارا

فقد أراد وكلّ نار ، ومن هنا قال إن لفظة نار مجرورة بكل أخرى مقدرة وليست معطوفة على امرئ ، حتى لا تكون الجملة الثانية فى البيت والمثل السالف معطوفة على عاملين مختلفين ، فتكون شحمة معطوفة على «تمرة» ونارا معطوفة على «امرءا». ويكثر حذف المبتدأ العامل فى الخبر ما دامت هناك قرينة تدل عليه. وهو يضع فى تضاعيف كلامه قاعدة عامة لعمل العوامل مضمرة ، إذ يقول :«وإذا عملت العرب شيئا مضمرا لم يخرج عن عمله مظهرا فى الجر والنصب والرفع»  ويمثّل للرفع بحذف المبتدأ فى قولك «الهلال» تريد هذا الهلال. ومما يصح أن يدخل فى حذف المبتدأ قول الله تعالى : (طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) على تقدير أمرى طاعة وقول معروف  ، وقول العرب : «الناس مجزيون بأعمالهم إن خيرا فخير وإن شرّا فشر» فقد قدر ـ كما مربنا آنفا ـ فى لفظة خير المرفوعة ومثلها شر المرفوعة أن يكونا خبرين لمبتدأين محذوفين على تقدير فالذى يجزون به خير ، وكذلك فالذى يجزون به شر. ومن حذف المبتدأ قولك : «إن جزع وإن إجمال صبر» أى فإما أمرى جزع وإما أمرى إجمال صبر  ، وقولهم فى الخطاب : «مصاحب معان ومبرور مأجور» على تقدير أنت مصاحب معان وأنت مبرور مأجور . وواضح من هذا التقدير أن سيبويه لم يكن يعدّد الخبر ، بل يجعل لكل خبر مبتدأ خاصا به. ومن حذف المبتدأ أيضا قول الله تعالى : (فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللهُ الْمُسْتَعانُ) على تقدير الأمر صبر جميل ، ومثله قول بعض العرب : «من أنت زيد» أى «من أنت كلامك زيد» ، فتركوا إظهار الرافع  ، يريد إظهار المبتدأ ، وقول الله جلّ وعزّ : (لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا ساعَةً مِنْ نَهارٍ بَلاغٌ) أى ذاك بلاغ. ومما يطرد فيه حذف المبتدأ النعت المقطوع لمدح أو ذم أو ترحم مثل مررت بمحمد الفاضل أو اللئيم أو المسكين. وكذلك أى الموصولة إذا أضيفت وحذف عائدها أو بعبارة أخرى المبتدأ بعدها مثل : (لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ) على تقدير هو أشد.

وعلى نحو ما اتسع سيبويه فى الحديث عن حذف العوامل على هدى ما قاله أستاذه الخليل فى ذلك اتسع فى الحديث عن حذف المعمولات ، فمن ذلك الخبر بعد مرفوع لو لا فى مثل «لولا عبد الله للقيتك» ، ويفهم من كلامه فيها أن جوابها أغنى عن الخبر. وكذلك الخبر بعد لو فى مثل (وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا حَتَّى تَخْرُجَ إِلَيْهِمْ لَكانَ خَيْراً لَهُمْ) فقد جعل أن وما بعدها فى محل رفع بالابتداء ، وقال إن المبتدأ هنا لا يحتاج إلى خبر لاشتمال صلة لو لا على المسند إليه والمسند. ويحذف الخبر فى مثل «كلّ رجل وضيعته» و «أنت وشأنك» أى مقرونان. وهو يحذف جوازا كلما وجدت قرينة ، وجعل من ذلك (طاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ) فى أحد توجيهيه ، إذ قال من الممكن أن يكون الخبر هو المحذوف على تقدير طاعة وقول معروف أمثل  ، وكان الخليل يقول بذلك كما مر بنا فى غير هذا الموضع ومن مواضع حذفه قولهم «ما أنت إلا سيرا» أى تسير سيرا ، وخرّج عليه كما أسلفنا الآية الكريمة : (وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُما) أى فيما فرض عليكم حتى لا يكون الخبر طلبيّا. ويحذف خبر إنّ مثل إنّ ولدا أى إن لنا ولدا ، وخبر ليت مثل : «يا ليت أيام الصبا رواجعا» ، أى يا ليت لنا ، وكذلك خبر لا النافية للجنس ، وجعل منه «ألاماء باردا» أى لنا  ، وكذلك خبر لا العاملة عمل ليس مثل :

من صدّ عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح

وتابع الخليل فى أن اسم إن وأخواتها إذا كان ضمير شان حذف كثيرا ، وسبق أن صورنا ذلك فى حديثنا عن الخليل. ولاحظ أن اسم «كان وليس» المضمر يكثر حذفه وعقد لذلك بابا مثل «كان الناس صنفان : صالح وطالح» ، و «ليس كلّ وقت تلقى صاحبك». وجعل إضمار اسمهما واجبا فى باب الاستثناء مثل جاء القوم لا يكون محمدا ، وليس محمدا. ويحذف المفعول به ضرورة فى مثل «زيد رأيت» وقياسا فى باب ظن حين يلغى الفعل كما مر بنا فى غير هذا الموضع. ويحذف التمييز فى مثل كم صمت؟ أى كم يوما ، وكثيرا ما يحذف عائد الصلة ، وحتى المؤكد قد يحذف عنده وعند أستاذه الخليل ، يقول : «سألته عن مررت بزيد وأتانى أخوه أنفسهما» ما موضع أنفسهما؟ فقال الرفع على تقدير هما صاحباى أنفسهما ، ويجوز النصب على تقدير أعنيهما أنفسهما»  ويحذف البدل فى مثل ظننت ذاك ، فقد جعل ذاك مفعولا مطلقا على تقدير ظننت ذاك الظن. ويحذف المضاف ويحلّ المضاف إليه محله فى مثل (وَسْئَلِ الْقَرْيَةَ) أى أهل القرية. ويخيل لمن يتابع سيبويه أن ليس فى اللغة معمول لا يحذف ، وحتى الجملة تحذف ، ويطّرد ذلك إذا اجتمع الجزاء والقسم فى مثل لئن فعلت ذلك لأكافئنك ، فقد حذف جواب إن لدلالة جواب القسم عليه. وكان يقدر جواب الشرط محذوفا فى مثل إن قام زيد أقوم ويقول إن الفعل المضارع مؤخر فى هذا المثال من تقديم وأن الأصل أقوم إن قام زيد ، وحذف الجواب لدلالة أقوم عليه،وأكثر سيبويه من تحليله للعبارات حتى تتجه مع ما يراه لألفاظها من إعراب ، من ذلك أن نراه يعرب المصدر حالا إذا اتجه ذلك فى مثل «ذهب به مشيا» أى ماشيا ، واشترط لذلك أن لا تدخله الألف واللام إلا ما جاء سماعا مثل أرسلها العراك أى معتركة  ، ويمثّل له فى موضع آخر بقولهم : «لقيته فجاءة ومفاجأة وعيانا» و «كلمته مشافهة وأتيته ركضا وعدوا ومشيا» و «أخذت ذلك عنه سمعا وسماعا» ثم يقول : «وليس كل مصدر وإن كان فى القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع لأن المصدر ههنا فى موضع فاعل إذا كان حالا ، ألا ترى أنه لا يحسن : أتانا سرعة ولا أتانا رجلة» إذ المصدر فى المثالين ليس فى موضع فاعل. وجعله إحساسه الدقيق بأن الحال يقع فيها الفعل أو بعبارة أخرى تقيّد بزمنه ، فإنك إذا قلت جاء محمد ضاحكا ، كانت «ضاحكا» صفة له مقيّدة بالفعل وزمنه ، وجعله ذلك يقول إنها حال مفعول فيها  ، وكأنها تقع بين النعت وظرف الزمان. وهذا نفسه هو الذى لفته إلى أن يقول إن واو الجملة الحالية فى مثل «جاء زيد والشمس طالعة» قيد بمعنى إذ ، أى أنها تدل على الزمان. ومن تحليلاته الطريفة فى باب الحال وقد تصوّره مفعولا فيه ما عرض له فى الباب الذى عنونه بقوله : «هذا باب ما ينتصب من الأسماء التى ليست بصفة ولا مصادر لأنه حال يقع فيه الأمر فينتصب لأنه مفعول فيه» يقول  : «وذلك قولك كلمته فاه إلى فىّ وبايعته يدا بيد كأنه قال كلمته مشافهة وبايعته نقدا ، أى كلمته فى هذه الحال ، وبعض العرب يقول كلمته فوه إلى فىّ كأنه يقول كلمته وفوه إلى فىّ أى كلمته وهذه حاله ، فالرفع على قوله كلمته وهذه حاله ، والنصب على قوله كلمته فى هذه الحال فانتصب ، لأنه حال وقع فيه الفعل ، وأما يدا بيد فليس فيه إلا النصب لأنه لا يحسن أن تقول بايعته ويد بيد ولم يرد أن يخبر أنه بايعه ويده فى يده ، ولكنه أراد أن يقول بايعته بالتعجيل ولا يبالى أقريبا كان أم بعيدا. وإذا قال كلمته فوه إلى فىّ فإنما يريد أن يخبر عن قربه منه وأنه شافهه ولم يكن بينهما أحد. ومثله من المصادر فى أن تلزمه الإضافة وما بعده مما يجوز فيه الابتداء ويكون حالا قولهم : رجع فلان عوده على بدئه وانثنى فلان عوده على بدئه كأنه قال انثنى عودا على بدء. ولا يستعمل فى الكلام رجع.

عودا على بدء ، ولكنه مثّل به. ومن رفع فوه إلى فىّ أجاز الرفع فى قوله : رجع فلان عوده على بدئه. ومما ينتصب لأنه حال وقع فيه الفعل قولك : بعت الشاء شاة ودرهما ، وقامرته درهما فى درهم ، وبعته دارى ذراعا بدرهم ، وبعت البرّ قفيزين بدرهم ، وأخذت زكاة ماله درهما لكل أربعين درهما ، وبيّنت له حسابه بابا بابا ، وتصدّقت بمالى درهما درهما. واعلم أن هذه الأشياء لا ينفرد منها شىء دون ما بعده ، وذلك أنه لا يجوز أن تقول كلمته فاه حتى تقول إلى فىّ لأنك إنما تريد مشافهة ، والمشافهة لا تكون إلا من اثنين ، فإنما يصح المعنى إذا قلت إلى فىّ. ولا يجوز أن تقول بايعته يدا لأنك إنما تريد أن تقول أخذ منى وأعطانى ، فإنما يصح المعنى «بيد» لأنهما عملان. ولا يجوز أن تقول انثنى عوده ، لأنك لا تريد أنه لم يقطع ذهابه حتى وصله برجوع ، وإنما أردت أنه رجع فى حافرته أى نقض مجيئه برجوع. وقد يكون أن ينقطع مجيئه ثم يرجع ، فيقول رجعت عودى على بدئى أى رجعت كما جئت ، والمجىء موصول به الرجوع ، فهو بدء والرجوع عود. ولا يجوز أن تقول بعت دارى ذراعا وأنت تريد بدرهم ، فيرى المخاطب أن الدار كلها ذراع. ولا يجوز أن تقول بعت شائى شاة شاة وأنت تريد بدرهم فيرى المخاطب أنك بعتها الأول فالأول على الولاء. ولا يجوز أن تقول بيّنت له حسابه بابا فيرى المخاطب أنك إنما جعلت له حسابه بابا واحدا غير مفسّر. ولا يجوز تصدّقت بمالى درهما فيرى المخاطب أنك تصدّقت بدرهم واحد. وكذلك هذا وما أشبهه».

وواضح ما يحمله هذا التحليل من دقة الحس ودقة الفقه بأساليب العربية واستعمالاتها ودلالاتها ، ومن هنا كان كتاب سيبويه لا يعلّم العربية وقواعدها فحسب ، بل يعلم أيضا أساليبها ودقائقها التعبيرية. وعلى نحو ما نراه فى هذه الفقرة يتوقف فى الكتاب مرارا لينص على ما لم يستعمله العرب ولا جرى على ألسنتهم. ودائما تلقانا فى الكتاب مثل هذه التحليلات الرائعة ، فهو لا يسجل القواعد فقط ، وإنما يفكر فى العبارات ويلاحظ ويتأمل ويستنبط خواصّها ومعانيها بحسّه الدقيق المرهف ، ويكفى أن نقف عند أمثلة أخرى من باب فاء السببية التى ينصب بعدها المضارع ، وقد يأتى مرفوعا ، يقول  : «اعلم أن ما ينتصب فى باب الفاء قد ينتصب على غير معنى واحد ، وكل ذلك على إضمار أن ، إلا أن المعانى مختلفة ، كما أن «يعلم الله» يرتفع كما يرتفع يذهب زيد ، و «علم الله» ينتصب كما ينتصب ذهب زيد ، وفيهما معنى اليمين .. تقول : ما تأتينى فتحدّثنى ، فالنصب على وجهين من المعانى أحدهما ما تأتينى فكيف تحدثنى أى لو أتيتنى لحدّثتنى ، وأما الآخر فما تأتينى أبدا إلا لم تحدثنى ، أى منك إتيان كثير ولا حديث منك ، وإن شئت أشركت بين الأول والآخر فدخل الآخر فيما دخل فيه الأول ، فتقول ما تأتينى فتحدثنى (بالرفع) كأنك قلت : ما تأتينى وما تحدثنى ، ومثل النصب قوله عزوجل (لا يُقْضى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) ومثل الرفع قوله عزوجل : (هذا يَوْمُ لا يَنْطِقُونَ وَلا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ) وإن شئت رفعت (تحدثنى) على وجه آخر كأنك قلت فأنت تحدثنا ، ومثل ذلك قول بعض الحارثيين :

غير أنا لم تأتنا بيقين فنرجّى ونكثر التأميلا

كأنه قال : فنحن نرجّى ، فهذا فى موضع مبنىّ على المبتدأ (المحذوف) .. وتقول : حسبته شتمنى فأثب عليه ، إذا لم يكن الوثوب واقعا ، ومعناه أن لو شتمنى لوثبت عليه. وإن كان الوثوب قد وقع فليس إلا الرفع ، لأن هذا بمنزلة قوله : ألست قد فعلت فأفعل».

ويدخل فى هذا التحليل للعبارات وفرة الاحتمالات فى إعرابها ، من ذلك «دخلوا الأوّل فالأول» جعله حالا مثل دخلوا واحدا فواحدا ، وجوّز أن يقال دخلوا الأول فالأول بالرفع على أن الأول بدل من الضمير. ومن ذلك قولك : «إن زيدا منطلق العاقل اللبيب» فقد جوّز فيه النصب نعتا لزيد ، كما جوّز الرفع على وجهين : أن يكون العاقل بدلا من الضمير العائد على زيد فى منطلق ، أو يكون خبرا لمبتدأ محذوف ، وكأنه جواب على سؤال مقدر ، كأنه قيل من هو؟ فأجيب بأنه العاقل اللبيب. ومن ذلك نعت اسم لا النافية للجنس مثل : لا رجل ظريف عندك ، فقد جوّز فى النعت أن يكون مبنيّا على الفتح غير منوّن مثل الاسم ، وقال لأنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد ، وجوّز أن يكون منصوبا منونا أى لا رجل ظريفا عندك ، يقول كأنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد.

وهدته هذه التحليلات وما يماثلها إلى تبين حروف الجر الزائدة ، وكلما التقى بها فى تعبير نصّ عليها ، من ذلك «من» الزائدة مع الاستفهام والنفى فى المبتدأ أو الفاعل مثل هل من طعام أى هل طعام وما من طعام أى وما طعام ، ومثل ما أتانى من رجل أى ما أتانى رجل. ومن ذلك الباء الزائدة فى حسبك مثل قولهم : بحسبك قول السوء ، يقول : كأنهم قالوا : حسبك قول السوء. وكما تدخل الباء على حسبك تدخل على المبتدأ بعدها إن قدّرت خبرا مقدما مثل مررت برجل حسبك به من رجل ، فبه هنا بمنزلة هو فى رأيه ورأى أستاذه الخليل. ومن توجيهاته الطريفة أنه كان يقول إن الواو فى لغة «أكلونى البراغيث» حرف دال على الجماعة كما أن التاء فى قالت حرف دال على التأنيث. وكان يذهب مع أستاذه الخليل إلى أن كان قد تأتى زائدة أى ملغاة فى مثل قول الشاعر :

فكيف إذا رأيت ديار قوم       وجيران لنا ـ كانوا ـ كرام

فقد زادت تبيينا لمعنى المضى. وكان يرى كذلك أنه تزاد أن توكيدا للقسم بين اليمين وفعل القسم وما بعدهما مثل والله أن لو فعلت لفعلت ، وأقسم أن لو جئت لجئت. وكان يسمى حروف الجر حروف الإضافة لأنها تضيف معانى الأسماء إلى الأفعال  ، وعنده أن «إما» المكسورة المشددة مركبة من إن وما  ، وأن التنوين فى جوار وغواش عوض عن الياء المحذوفة.وعلى هذا النحو لا تزال سيول من التحليلات حتى للحركات والحروف تلقانا عند سيبويه. وفى كل مكان نراه يتوقف ليوجّه النصب والرفع فى تعبير جاءت كلمة فيه على لسان العرب مرفوعة ومنصوبة ، أو جاءت مرفوعة فحسب أو منصوبة.

**السماع والتعليل والقياس**

يجرى سيبويه فى السماع على الأساس الذى وضعته مدرسته ، كما رأينا عند ابن أبى إسحق وعيسى بن عمر والخليل ، وهو النقل عن القرّاء وعلماء اللغة الموثّقين والعرب الذين يوثق بفصاحتهم ، واستنّ بمدرسته فى قلة الاستشهاد بالحديث النبوى لأنه روى بالمعنى لا باللفظ ، ودخل فى روايته كثيرون من الأعاجم الذين لا يؤمنون على اللحن.

ويقول ابن الجزريّ إنه أخذ القراءة عن أبى عمرو بن العلاء ، ويظهر إن صحّ ذلك أنه لم يأخذها عنه مباشرة ، إنما أخذها عن بعض تلاميذه ، إذ نراه فى الكتاب لا يذكر له مسألة إلا من طريق الرواية عن بعض هؤلاء التلاميذ وخاصة يونس بن حبيب ، مما يدل على أنه لم يلقه. ونظن ظنّا أنه حمل قراءة الذكر الحكيم عن هارون  بن موسى النحوي الذى يتردد ذكره فى الكتاب مع بعض القراءات التى يرويها ، وكذلك عن أستاذه الخليل وغيره من أئمة القراءات فى البصرة لعصره مثل يعقوب بن إسحق الحضرمي وهو أحد أئمة القراءات العشر. وسيبويه لا ينكر القراءة التى تخالف القياس ، بل عادة لا يعرض لها ، ومما وقف عنده الآية الكريمة : (كُنْ فَيَكُونُ) وكان ابن عامر يقرأ يكون بالنصب ، وهو بذلك يخالف القياس ، لأن المضارع لا ينصب بعد الفاء مع الأمر ، على نحو ما يقرّر ذلك سيبويه ، إلا إذا كان جوابا له ، ولم يرد الله فى رأيه أنه يقول للشىء كن فيكون ، وإنما أراد أنه يقول للشىء كن فحسب ، ثم أخبر أنه يكون ، ومعنى ذلك أن قوله : (فَيَكُونُ) كلاما مستقلا لا مترتبا على الأمر. ومن هنا نرى سيبويه يذكر فى الآية قراءة الجمهور بالرفع ، ولا يعرض لقراءة ابن عامر. ومن ذلك أن نراه لا يعرض لقراءة حمزة : (تَسائَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحامَ) بخفض الأرحام وعطفها على الضمير المخفوض دون إعادة الخافض مع أنه يقرر أنه لا يصح أن يقال : مررت بك وزيد ، بل لا بد من أن يقال : مررت بك وبزيد أى أنه لا بد فى العطف على الضمير المجرور من إعادة حرف الجر.

ويتردد فى الكتاب سماعه عن علماء اللغة الموثّقين فى موطنه وفى مقدمتهم أستاذه الخليل ، وله فى الكتاب القدح المعلّى ، ويليه يونس بن حبيب ، وقد نقل عنه أكثر من مئتى مرة، ثم الأخفش الكبير ومجموع نقوله عنه سبعة وأربعون نقلا ، ثم أبو عمرو بن العلاء ، وقد روى عنه أربعا وأربعين رواية ، ثم عيسى بن عمر ، ومجموع نقوله عنه اثنتان وعشرون مرة ، ثم ابن أبى إسحق وقد نقل عنه أربع مرات. وهو لا ينقل عنه ولا عن أبى عمرو بن العلاء مباشرة. ويروى السيرافى عن أبى زيد أنه كان يقول : كلما قال سيبويه : «وأخبرنى الثقة فأنا أخبرته» وتكررت الرواية فى الكتاب عن هذا الثقة تسع مرات. ونقل أيضا عن الكوفيين بعض وجوه من القراءات لا تتجاوز عدد أصابع اليد الواحدة.

وذكرنا آنفا أنه دخل بوادى نجد والحجاز وأنه قيّد كثيرا عن العرب ، ويطفح الكتاب بما قيده عنهم شعرا ونثرا. وكان موقفه من العرب دائما أن يسجل الصورة الشائعة على ألسنتهم فى التعبير معتمدا عليها فى تقرير قواعده ، ولم يكن يسجلها وحدها ، بل كان يسجل دائما ما جاء شذوذا على ألسنتهم ، وهو ينعته تارة بالضعف وتارة بالشذوذ أو القبح أو الغلط ، يقصد بذلك إلى أنه يخالف القياس الذى ينبغى اتباعه ، من ذلك قوله : «واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون : إنهم أجمعون ذاهبون وإنك وزيد ذاهبان»  وهو بذلك يقرر أن توكيد اسم إن والمعطوف عليه ينبغى أن يكونا جميعا منصوبين لأنهما يتبعان منصوبا ،ومعروف أن الفاء لا ينصب المضارع بعدها إلا إذا كانت ـ كما قرر هو نفسه ـ جوابا لأمر أو نهى أوتمنّ أو استفهام أو نفى أو عرض أو تحضيض أو دعاء ، فإن نصب معها فى كلام ولم يكن جوابا لأحد هذه الثمانية كان ذلك شذوذا وضعفا إن جاء عن العرب فى بعض أشعارهم ، يقول : «وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر .. فمما نصب فى الشعر اضطرارا قول الشاعر :

سأترك منزلى لبنى تميم             وألحق بالحجاز فأستريحا

وقال الأعشى وأنشدناه يونس :

ثمّت لا تجزوننى عند ذاكم           ولكن سيجزينى الإله فيعقبا

وهو ضعيف فى الكلام». ويقول فى باب التصغير : «من العرب من يقول فى ناب نويب ، فيجىء بالواو لأن هذه الألف مبدلة من الواو أكثر ، وهو غلط منهم». وأساس الغلط عنده أن ما ثانيه حرف علة مقلوب عن الياء أو الواو يرد إلى أصله فى التصغير ، فناب تصغّر على نييب وباب على بويب. ولذا كان يرى أن نويبا غلط وأنه ينبغى أن تكون نييبا. ويشير إلى العلة فى إجراء هؤلاء العرب نابا على مثال باب ، إذ الألف الزائدة فى التصغير إذا كانت ثانية فى اللفظة تقلب واوا ، ولما كان ذلك يجرى فى كثير من الكلمات مثل كاتب وكويتب وشاعر وشويعر ظنوا أن من حقهم أن يقلبوا ألف ناب فى التصغير واوا. وعلى هذا النحو كان سيبويه يعرض سماعه على المقاييس النحوية ، أو بعبارة أدق كان يتخذ هذه المقاييس مما دار على ألسنة العرب كثيرا ، وما خالفه ينحى عليه بكلمات تدل على مخالفته للذائع المشهور الذى استنبطت منه القواعد ، وينعته بالغلط يريد أن يثبت عليهم التوهم فيه.

وتكثر التعليلات فى كتاب سيبويه كثرة مفرطة ، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة ، يقول فى فواتح كتابه : «وليس شىء يضطرون (العرب) إليه إلا وهم يحاولون به وجها» فهو لا يعلل فقط لما كثر فى ألسنتهم واستنبطت على أساسه القواعد ، بل يعلل أيضا لما يخرج على تلك القواعد ، وكأنما لا يوجد أسلوب ولا توجد قاعدة بدون علة. ونحن لا نكاد نمضى فى قراءته حتى

نجده يعلل لعدم جزم الأسماء ، يقول : «وليس فى الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين ، فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة». وواضح أنه لا يعلل لواقع الاسم فحسب ، بل يعلل أيضا لما لا يجرى فى واقعه ، مما جرى فى الأفعال من بعض وجوه الإعراب. وبذلك وسّع التعليل فشمل ما هو واقع وما لم يقع ، فى الأسماء وفى الأفعال جميعا ، إذ لا يلبث أن يقف عند إعراب المضارع ، وأنه يرفع ، وينصب مع أدوات النصب ، ويجزم مع أدوات الجزم ، ويلاحظ أنه لا يجرّ ، ويحاول التعليل لذلك فيقول : «وليس فى الأفعال المضارعة جر ، كما أنه ليس فى الأسماء جزم ، لأن المجرور داخل فى المضاف إليه معاقب للتنوين ، وليس ذلك فى هذه الأفعال». ونراه يعلل لإعراب المضارع وتسميته باسمه بأنه يضارع أو يشابه اسم الفاعل فى معناه ووقوعه موقعه فإنك تقول إن عبد الله ليفعل كما تقول إن عبد الله لفاعل فيما تريد من المعنى. وأيضا فإنك تلحق به لام الابتداء ، كما ألحقتها باسم الفاعل فى نفس العبارتين المذكورتين ، وهى لا تدخل إلا على الأسماء ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية. وبهذا كله استحق المضارع أن يعرب وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم. ونحس كأنه يستشعر أنه كان الواجب أن يكون آخر الماضي ساكنا ، وكأن الأصل في الأفعال أن تكون ساكنة الآخر ، ولا يلبث أن يعلل لفتح آخره بأن فيه بعض المضارعة ، ولذلك كان يقع موقع اسم الفاعل والمضارع جميعا ، إذ تقول «هذا رجل ضرب محمدا» كما تقول هذا رجل ضارب محمدا ، وتقول إن فعل فعلت كما تقول إن يفعل أفعل. ولذلك فارق الماضى السكون إلى الفتح ، ولم يعرب إعرابا كاملا مثل المضارع لأن مضارعته ناقصة ، إذ لا تدخل عليه لام الابتداء. ومعنى ذلك أن الأفعال ثلاثة أقسام قسم منها ضارع الاسم مضارعة تامة ، فأعرب ، وهو الفعل المضارع ، وقسم ضارعها أو شابهها مشابهة ناقصة ، فبنى على الفتح وهو الماضى ، وقسم ثالث بقى على أصله من السكون وهو فعل الأمر. ويلاحظ أن النون فى الأسماء المثناة والمجموعة ليست علم الإعراب، بل علمه حروف اللين قبلها وهى الألف والياء فى المثنى والواو والياء فى جمع المذكر السالم ، أما النون فحرف يقابله تنوين الاسم المفرد ، ولذلك كانت تحذف مثله فى حالة الإضافة. ويقارن بين هذه النون وبين أختها فى الأفعال الخمسة : يفعلان وتفعلان ، ويفعلون وتفعلون ، وتفعلين ، ويقول إن نون هذه الأفعال علم الرفع ، أما حروف اللين قبلها فضمائر وليست علما للأعراب كما هو الشأن فى الأسماء المثناة والمجموعة ، ويشرح ذلك شرحا معلّلا وافيا قائلا  : «واعلم أن التثنية إذا لحقت الأفعال المضارعة علامة للفاعلين لحقها ألف ونون ولم تكن الألف حرف الإعراب ، لأنك لم ترد أن تثنى يفعل : هذا البناء ، فتضمّ إليه يفعلا آخر ، ولكنك إنما ألحقته هذا علامة للفاعلين. ولم تكن (يفعل) منوّنة ولا تلزمها الحركة لأنه يدركها الجزم والسكون ، فيكون الأول حرف الأعراب والآخر كالتنوين. فلما كان حال يفعل فى الواحد غير حال الاسم ، وفى التثنية لم يكن بمنزلته. فجعلوا إعرابه فى الرفع ثبات النون لتكون له فى التثنية علامة الرفع كما كان فى الواحد إذ مع حرف الإعراب (يريد الضم). وجعلوا النون مكسورة كحالها فى الاسم ، ولم يجعلوها حرف إعراب (أى حرفا يظهر عليه الإعراب) إذ كانت متحركة لا تثبت فى الجزم. ولم يكونوا ليحذفوا الألف لأنها علامة الإضمار والتثنية فى قول من قال أكلونى البراغيث وبمنزلة التاء فى قلت وقالت ، فأثبتوها فى الرفع ، وحذفوها فى الجزم ، كما حذفوا الحركة فى الواحد. ووافق النصب الجزم فى الحذف ، كما وافق النصب الجرّ فى الأسماء ، لأن الجزم فى الأفعال نظير الجر فى الأسماء ، وليس للأسماء فى الجزم نصيب ، كما أنه ليس للفعل فى الجر نصيب ، وذلك قولك : هما يفعلان ، ولن يفعلا ولم يفعلا. وكذلك إذ الحقت الأفعال علامة للجمع لحقتها زائدتان ، إلا أن الأولى واو مضموم ما قبلها لئلا يكون الجمع كالتثنية ، ونونها مفتوحة بمنزلتها فى الأسماء ، كما فعلت ذلك فى التثنية ، لأنهما وقعتا فى التثنية والجمع ههنا كما أنهما فى الأسماء كذلك ، وهو قولك هم يفعلون ولم يفعلوا ولن يفعلوا. وكذلك إذا ألحقت التأنيث فى المخاطبة إلا أن الأولى ياء وتفتح النون لأن الزيادة التى قبلها بمنزلة الزيادة التى فى الجمع ، وهى تكون فى الأسماء فى الجر والنصب ، وذلك قولك : أنت تفعلين ، ولم تفعلى ولن تفعلى».

ويمضى سيبويه ، فيعلل لدخول التنوين على الأسماء المتمكنة دون الأفعال المضارعة فضلا عن غيرها من الأفعال ، بسبب خفته وثقلها ، يقول : «واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هى الأول (يريد ما ذهب إليه من أن المصادر أصل الأفعال ، ولذلك كانت الأسماء تتقدم الأفعال فى الرتبة) وهى أشد تمكنا ، فمن ثمّ لم يلحقها (أى الأفعال) تنوين ولحقها الجزم والسكون ، وإنما هى من الأسماء (أى أنها مشتقة من المصادر) ألا ترى أن الفعل لا بد له من الاسم (أى أنه تابع له ، إذ لا يوجد فعل بدون فاعل) وإلا لم يكن كلاما ، والاسم قد يستغنى عن الفعل تقول : الله إلهنا ، وعبد الله أخونا ». ويلاحظ أن الاسم إذا أشبه المضارع فى بنائه منعوه من التنوين والجر ، فيجر بالفتحة ، ويقول : «واعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء فى الكلام ووافقه فى البناء أجرى لفظه مجرى ما يستثقلون ومنعوه ما يكون لما يستخفون (أى من الأسماء المتمكنة) فيكون فى موضع الجر مفتوحا ، استثقلوه حيث قارب الفعل فى الكلام ووافقه فى البناء وذلك نحو أبيض وأسود وأحمر وأصفر ، فهذا بناء أذهب وأعلم». ويقول إن الاسم يجر بالفتحة أيضا إذا نقل عن المضارع مثل يشكر علما على شخص. ويجعل التنوين مطردا فى كل ما هو أشد تمكنا ، ولذلك كان أكثر الكلام ينوّن إذا كان منكرا ، وكذلك ينون المفرد ولا ينون الجمع الذى لا يكون له مثال فى المفرد مثل مصابيح. وأيضا ينون الاسم المذكر لأنه أخف عليهم من المؤنث ، ولذلك حرموه التنوين ، ويقول : جميع ما لا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف انجرّ ، لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، وأدخل فيها المجرور كما يدخل فى المنصرف .. وجميع ما يترك صرفه (تنوينه) مضارع به الفعل ، لأنه إنما فعل به ذلك لأنه ليس له تمكن غيره ، كما أن الفعل ليس له تمكن الاسم (٣).وكل هذه التعليلات فى الصفحات الأولى من الكتاب ، إذ لم نتجاوز حتى الآن الصفحة السابعة فيه ، وبذلك ثبّت سيبويه جذور التعليل فى النحو والصرف ومدّها فى جميع قواعدهما ومسائلهما ، فليس هناك شىء لا يعلّل ، بل لكل شىء علته يمسك بها فى يمينه. وتنتشر هذه التعليلات فى أكثر صفحات الكتاب ، ويكفى أن نذكر منها أطرافا ، فمن ذلك تعليله لاختصاص الاستفهام بالأفعال وأن الأصل فيها أن تدخل عليها لا على الأسماء لمشابهتها حروف الجزاء أو الشرط ، ولأن جوابها. يجزم أحيانا كما يجزم الأمر ، وأدوات الشرط إنما يليها دائما الأفعال ، يقول : «وحروف الاستفهام كذلك بنيت للفعل إلا أنهم قد توسعوا فيها فابتدأوا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك ألا ترى أنهم يقولون هل زيد منطلق وهل زيد فى الدار وكيف زيد آخذ؟ فإن قلت كيف زيدا رأيت؟ وهل زيد يذهب؟ قبح (لأنه ينبغى تقديم الفعل متى كان موجودا مع أداة الاستفهام) ولم يجز إلا فى شعر ، لأنه لما اجتمع الفعل والاسم حملوه على الاصل .. وإنما فعلوا هذا بالاستفهام لأنه كالأمر فى أنه غير واجب وأنه يريد به من المخاطب أمرا لم يستقر عند السائل ألا ترى أن جوابه جزم (أى كما يكون جواب الأمر حين يستخدم حرف جزاء وشرطه) فلهذا اختير النصب وكرهوا تقديم الاسم (أى فى مثل هل زيدا أنت) لأنها حروف ضارعت بما بعدها ما بعد حروف الجزاء ، وجوابها كجوابه ..إذا قلت أين عبد الله آته»  أي كما تقول ائتني آتك. ومن أجل ذلك كله اختار فى باب الاشتغال كما مر بنا نصب الاسم المشغول عنه بعد أدوات الاستفهام ، حتى يكون بعدها فعل فى التقدير. ويعلل لقصور الصفة المشبهة عن اسم الفاعل فى قوة العمل بأنها ليست فى معنى الفعل المضارع : لا فى زمنه ولا فى بنائه ، إذ تدل على الثبوت ، وهى لا تقابله فى الحركات والسكنات مثل اسم الفاعل ، ولذلك استحسن أن يكون ما بعدها معرفا باللام والألف ومضافا إليها مثل محمد حسن الوجه ، حتى يبعد شبهها عن اسم الفاعل  الذى يجرى مجرى المضارع فى العمل. ويعلل لحذف التاء كثيرا فى ترخيم المنادى بأنها تنقلب هاء فى الوقف ، ولذلك كان حذفها أولى ، وأيضا فإن المنادى بمثل «يا ضباعا» بدلا من يا ضباعة  عادة يمدّ صوته ، وكأنما جعلوا المدّة التى تلحق المنادى المرخّم بدلا منها. ويعلل لجزم المضارع فى جواب الأمر والنهى والاستفهام والتمنى والعرض بأنهم جعلوه معلقا بما سبقه غير مستغن عنه ، بالضبط كما يكون الشرط ، فقولك ائتنى آتك هو كقولك إن تأتنى آتك ، ولذلك جزموه كما جزمو جواب الشرط ، وكأن هناك شرطا مقدرا. ويعلل لحذف الفعل فى التحذير مع العطف أو كما يسميه هنا التثنية بقوله : «يقول رأسك والحائط وهو يحذّره ، كأنه قال : اتّق رأسك والحائط ، وإنما حذفوا الفعل فى هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها فى كلامهم واستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر». وعلى نحو ما يتسع سيبويه بالتعليل فى النحو يتسع به فى الصرف ، وخاصة فى باب القلب والإعلال ، يقول في «أينق» جمع ناقة : كان القياس فيها أن تجمع على أنوق ، وإما أن يكونوا قدموا الواو على النون وأبدلوها ياء ، وبذلك حدث فيها قلب وإعلال ، وزنتها على هذا التحول «أعفل» وإما أن يكونوا قد حذفوا الواو من «أنوق» وجعلوا الياء عوضا لها ، وزنتها على هذا الأساس «أيفل»  ويذهب فى لفظة «اطمأنّ» إلى أن أصلها «طأمن» وحدث بها قلب أو بعبارة أخرى تقديم الميم على الهمزة. ويقول إن قياس مصدر فعّل المضاعف الفعّال ، ولكن العرب عدلت عن ذلك البناء إلى التفعيل مثل قطّع تقطيعا ، ويعلل لذلك بقوله : «جعلوا التاء التى فى أوله بدلا من العين الزائدة فى فعّلت ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال (مصدر أفعل مثل إكرام) فغيّروا أوله كما غيّروا آخره».

وطبيعي أن يكثر القياس فى كتاب سيبويه كثرة مفرطة ، لأنه الأساس الذى يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطّرادها ، وهو يعتمد عنده فى أكثر الأمر على الشائع فى الاستعمال على ألسنة العرب ، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم فى الأبنية والعبارات المختلفة ، فمن ذلك أن نراه يقيس حذف العائد فى النعت على حذفه فى الصلة متمثلا بقول جرير :

أبحت حمى تهامة بعد نجد وما شىء حميت بمستباح

يريد الهاء (أى حميته) وقول الحارث بن كلدة :

فما أدرى أغيّرهم تناء وطول العهد أم مال أصابوا

يريد أصابوه .. يقول : «كما لم يكن النصب (أى الضمير المنصوب) فيما أتممت به الاسم يعنى الصلة» ويقول إن حذفه فى الصلة أحسن لأن الموصول والصلة بمنزلة اسم واحد فكرهوا طولها ، أما فى الصفة فحذفه حسن ولكنه لا يبلغ فى الحسن مبلغ حذفه فى الصلة ، ولذلك جعل الحذف فى الصلة الأصل وقاس عليه الحذف فى الصفة ، وضعّف حذف العائد فى الخبر ، لأن الخبر غير المخبر عنه ، وليس معه كشىء واحد ، كما هو الحال فى الصلة والصفة  : ويقيس اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة على الفعل المضارع فى العمل ، ويرتّب على ذلك أنه يجوز فى المعمولات معها من التقديم والتأخير والإظهار والإضمار ما يجوز مع الفعل. ويضع قاعدة عامة للحال أنه دائما يأتى نكرة ، ويرتب على ذلك أن المصدر إذا كان حالا منع القياس دخول الألف واللام عليه ، فلا يقال مررت بزيد الضاحك بالنصب على الحال ، وإنما يقال مررت بزيد ضاحكا  ونصّ على ما جاء من ذلك شذوذا عن العرب مثل أرسلها العراك ، وقد أوّله أستاذه الخليل على أن العرب تكلمت بمثل هذا الحال المعرف على نية طرح الألف واللام. ويقيس عمل إن وأخواتها على عمل الفعل المتعدي ، غير أن المنصوب معها يتقدم على المرفوع ، دلالة على أنها ليست أصلا فى عمل الرفع والنصب. ونراه يقف عند استعمال ما النافية استعمال ليس فى رفع اسمها ونصب خبرها فى مثل «ما زيد منطلقا» ثم يعقب بلغة تميم فيها وأنها لا تعملها ، يقول : «وأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل ، وهو القياس لأنها ليست بفعل ، وليس ما كليس ، ولا يكون فيها إضمار ، أما أهل الحجاز فيشبهونها بليس ، إذ كان معناها كمعناها»  وكأنه يرى نقصا فى قياس الحجازيين لها على ليس إذ لا يكفى أن تكون بمعناها ، بل لا بد لما يعمل الرفع والنصب متواليين أن يكون فعلا يصح الإضمار فيه. ويقيس حذف الجزء الثاني من أربعة عشر ومعد يكرب فى الترخيم على حذفه فى النسب ، ويقول بل هو الأجدر أن يحذف في الترخيم ، إذ يحذف فيه ما لا يحذف فى النسب ، فإنك تنسب إلى جعفر جعفرىّ ، وإذا رخمته ، حذفت الياء والراء فقلت يا جعف. ويقيس فى باب الاشتغال حروف الاستفهام على حروف الجزاء ، ويقيس عليها حروف النفى. وجعل الأمر والنهى فى هذا الباب يضارعان حروف الجزاء أيضا ، مع أنهما لا يكونان إلا بفعل. ويقيس المصدر على الفعل فى عمله ومعناه  ، كما يقيس على المصدر ما جرى من الأسماء والصفات مجراه مثل جندلا ، وهنيئا مريئا. ويقيس المكان المختص على المكان غير المختص فى نصبه سماعا مثل هو منى منزلة الشغاف ومناط الثريا. ويقيس البدل على التوكيد فى إعرابه إعراب متبوعه. ويقيس التمييز بعد نعم فى مثل نعم رجلا عبد الله على قولك حسبك به رجلا عبد الله ، سواء فى عمل ما قبله فيه أو فى المعنى لأنهما جميعا ثناء فى استيجابهما المنزلة الرفيعة ، ولانهم إنما بدأوا فيهما بالإضمار على شريطة التفسير. وقد جمع بين حسبك به رجلا وويحه رجلا ولله دره رجلا ، فجميعها يوضح التمييز فيها جهة التعجب ، وقاس على ويحه رجلا قولهم «ربّه رجلا» فكل هذه العبارات تفسير لإضمار سابق. والصرف عنده كله أقيسة ، وقد أظهر فى حصر أبنية الأفعال والأسماء المجردة والمزيدة وما يقابلها من التفاعيل ذكاء منقطع النظير وخاصة أبنية الأسماء ، إذ أورد لها ثلاثمائة مثال (تفعيلة) وثمانية. وهو فى كل مثال يبحث عن نظائره فى اللغة ، فإن لم يجد لكلمة مثالا أو تفعيلة ردّها إلى مثال آخر قاسها عليه ، من ذلك كلمة عزويت أى قصير ، فإنه لم يجد لها فى اللغة نظيرا فى صيغتها ،فأبى أن يضع لها مثالا على وزنها ، وهو فعويل ، وحملها أو بعبارة أخرى قاسها على «فعليت» لوجود النظير فى هذا المثال ، وهو عفريت ونفريت. وأساس ذلك عنده أن القاعدة لا توضع لمثال واحد شاذ ، وإنما توضع لأمثلة كثيرة ، وإذا وجد مثال شاذ حمل على غيره ودخل فى قياسه. وإذا نطقوا كلمة على صيغتين وكانت إحداهما مقيسة والثانية شاذة نصّ على ذلك فى وضوح مؤثرا لبناء المقيسة على الشاذة ، من ذلك كلمة ثور ، فقد جمعها العرب على ثورة جمعا قياسيّا ، كما تقول فى كوز كوزة وعود عودة وزوج زوجة وجمعوها أيضا على ثيرة جمعا شاذّا ، يقول : «وقد قالوا ثورة وثيرة قلبوها حيث كانت بعد كسرة ، واستثقلوا ذلك ، كما استثقلوا أن تثبت فى ديم ، وهذا ليس بمطرد يعنى ثيرة». وعنده أن جمع صائم صوّم لأنه واوى الأصل ، ويقول إنه سمع من العرب من يقول فى جمعها صيّم بالياء حملا لها وقياسا على عصىّ. ويقول إنهم يجمعون حلقة على حلق شذوذا محدثين فيها هذا النقص وتغيير حركة اللام كما صنعوا فى النسب ، إذ نسبوا ثقيفا قائلين ثقفيّا بحذف الياء وفتح القاف ، والقياس فيها عنده ثقيفى . ويقيس جمع مثل بازل وبزل وشارف وشرف على جمع مثل صبور وصبر وغفور وغفر ، وجعل علة القياس أن كلا من المثالين على أربعة أحرف وبه حرف زائد هو الواو فى مثل صبور والألف فى مثل بازل. ويقول إن القياس فى جمع مثل مضروب مضروبون غير أنهم قد قالوا مكسور ومكاسير وملعون وملاعين ومشئوم ومشائيم شبّهوا هذه الألفاظ أو بعبارة أخرى قاسوها على ما يكون من الأسماء على هذا الوزن مثل بهلول وبهاليل. ويقول إنهم قاسوا المصدر من سخط اللازم على المصدر من غضب المتعدى ، فجعلوه سخطا. ودائما يتشدد سيبويه فى القياس ، وقد يفضى به تشدده إلى أن يرفض القياس على بعض ما جاء عن العرب كثيرا ، ومن خير ما يوضح ذلك عنده النسبة إلى فعيل وفعيل مثل ثقيف وهذيل ، فقد كثر عن العرب فى هذين المثالين أن يصوغوهما على فعلىّ وفعلى فتقول ثقفىّ وهذلىّ ، ونحوهما قرشىّ. ولم يرتض سيبويه أن يكون ذلك قياسا مطردا ، إذ رأى أن حق مثل هذه الألفاظ إقرار الياء فى النسب ، كقولهم فى حنيف حنيفى ، وبذلك منع أن يقاس على ما ورد عن العرب من ذلك ، وإن كثر على ألسنتهم ، فمثل سعيد ينبغى أن تكون النسبة إليه سعيديّا ، وكأنه اتخذ من المثال النادر وهو حنيف أصلا للقياس ، ورفض الكثير المستعمل لأن قياسه فى رأيه ضعيف. وإذا كنا لاحظنا عند الخليل أنه فتح باب التمارين على قوانين النحو والصرف وقواعدهما ، فإن سيبويه قد فتحه بكلتا يديه على مصاريعه ، فإذا هو يصوغ فى كل جانب من كتابه أمثلة توضح تلك القواعد والمقاييس ، وحقّا لا يتسع بذلك فى النحو كما اتسع به فى الصرف ، فقد كان يسير فى النحو بحذاء ما سمعه عن العرب وشيوخه وما ثقفه من قراءات الذكر الحكيم ، وقلما عمد إلى وضع الأمثلة. أما فى الصرف فقد اتسع فى ذلك اتساعا كبيرا ، فمن ذلك أن نراه فى الممنوع من الصرف يعرض أبنية كثيرة لم تسمع عن العرب ، يقول مثلا : «وإن سميت رجلا ضربوا فيمن قال أكلونى البراغيث (أى من يعامل الواو معاملة تاء التأنيث) قلت «هذا ضربون قد أقبل» تلحق النون كما تلحقها فى أولى لو سميت بها رجلا من قوله عزوجل (أُولِي أَجْنِحَةٍ) ومن قال هذا مسلمون فى اسم رجل قال هذا ضربون ورأيت ضربين ، وكذلك يضربون فى هذا القول. فإن جعلت النون حرف الإعراب فيمن قال هذا مسلمين (علما على شخص) قلت هذا ضربين قد جاء». وتكثر مثل هذه الأبنية المظنونة أو المقترحة فى الصرف ، حتى لنراه يعقد لها أحيانا فصولا برمتها ، ومن خير ما يصور ذلك عنده «باب ما قيس من المعتل من بنات الياء والواو ولم يجئ فى الكلام إلا نظيره من غير المعتل»  ويأخذ فى عرض ذلك عرضا يطول حتى يشغل أكثر من أربع صفحات طويلة ، وكلها فى صيغ من بنات أفكاره يحاول أن يقيسها على صيغ معروفة. وعلى هذا النسق «باب ما قيس من المضاعف الذى عينه ولامه من موضع واحد ولم يجئ فى الكلام إلا نظيره من غيره» ويستهله على هذا النحو : «تقول فى فعل من رددت ردد ، كما أخرجت فعلا على الأصل لأنه لا يكون فعلا ، وتقول فى فعلان رددان وفعلان رددان يجرى المصدر فى هذا مجراه لو لم تكن بعده زيادة ألا تراهم قالوا خششاء ، وتقول فى فعلان ردّان وفعلان ردّان أجريتهما على مجراهما وهما على ثلاثة أحرف ليس بعدها شىء كما فعلت ذلك بفعل وفعل ، وتقول فى فعلول من رددت رددود وفعليل ردديد كما فعلت ذلك بفعلان». وعلى هذا النحو لا يحيط سيبويه بأبنية اللغة وشاراتها النحوية فحسب ، بل يمدّ بحثه فيهما إلى كل مظنون فى التعبير وكل صيغة ممكنة ، مع دعم كلامه بالأقيسة والعلل دعما لا يعلّم به النحو والصرف فحسب ، بل يعلّم به أيضا العقل ، ويرهف الحسّ اللغوي عند قارئه ، إذ لا يزال يعرض عليه دقائق التعبير وخصائص الأبنية عرض من أتقنها علما وفقها وتحليلا. ويدل على ذلك من بعض الوجوه وقوفه عند المصادر التى جاءت على وزن فعلان ، إذ نراه يحس فيها دلالة على الاضطراب والحركة فى أحداثها لتوالى الحركات فى بنائها ، يقول : «ومن المصادر التي جاءت على مثال واحد حين تقاربت المعانى قولك : النّزوان والنّقزان والقفزان ، وإنما هذه الأشياء فى زعزعة البدن واهتزازه فى ارتفاع ، ومثله العسلان والرتكان .. ومثل هذا الغليان لأنه زعزعة وتحرك ، ومثل ذلك اللهبان .. والوهجان لأنه تحرك الحروثؤوره ، فإنما هو بمنزلة الغليان». وبهذا الحس المرهف وما سنده من ملكات عقلية باهرة رسم سيبويه أصول العربية وصاغ لها قوانينها الإعرابية والصرفية ، وفيه يقول ابن جنى : «لما كان النحويون بالعرب لاحقين وعلى سمتهم آخذين وبألفاظهم متحلّين ولمعانيهم وقصودهم آمّين جاز لصاحب هذا العلم (سيبويه) الذى جمع شعاعه  ،وشرع أوضاعه ، ورسم أشكاله ، ووسم أغفاله  وخلج أشطانه  ، وبعج  أحضانه وزمّ شوارده ، وأفاء  فوارده أن يرى فيه نحوا مما رأوا ويحذوه على أمثلتهم التى حذوا ، لا سيما والقياس إليه مصغ ، وله قابل ، وعنه غير متثاقل» .